

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرٌ = إِنَّ قُلْتَ: (زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَذَرَ)
وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَالثَّانِي = فاعِلٌ اغْنَى فِي (أَسَارِ دَانَ)
وَقِسْ وَكَاسْتَفْهَمِ النَّفْيِ وَقَدْ = يَجُوزُ نَحْوُ: (فَائِزٌ أَوْلُوا الرِّشْدَ)

الشرح:

ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ عَلَى قِسْمَيْنِ : مُبْتَدَأٌ لَهُ خَبَرٌ، وَمُبْتَدَأٌ لَهُ فاعِلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ، فَمِثَالُ الْأَوَّلِ :
(زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَذَرَ)، وَالْمَرَادُ بِهِ مَا لَمْ يَكُنِ الْمُبْتَدَأُ فِيهِ وَصْفًا مُشْتَمِلًا عَلَى مَا يُذَكَّرُ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي،
فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ، وَعَاذِرٌ خَبَرُهُ، وَمِنْ اعْتَذَرَ مَفْعُولٌ لِعَاذِرٌ.

وَمِثَالُ الثَّانِي: (أَسَارِ دَانَ)، فَالْهَمْزَةُ لِلْاِسْتِفْهَامِ، وَسَارٍ مُبْتَدَأٌ، وَدَانَ فاعِلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ، وَيُقَاسُ عَلَى
هَذَا مَا كَانَ مِثْلَهُ، وَهُوَ كُلُّ وَصْفٍ اعْتَمَدَ عَلَى اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ، نَحْوُ : أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ، وَمَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ،
فَإِنَّ لَمْ يَعْتَمِدِ الْوَصْفُ لَمْ يَكُنْ مُبْتَدَأً، وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ إِلَّا الْأَخْفَشَ.

● تأمل الأمثلة الآتية:

1- العلم نورٌ، العمل شرفٌ، الصحة نعمةٌ، الشمس طالعةٌ.

2- أمسافرٌ أخوك؟، أمحبوبٌ المجدان؟، ما غاب الشاهدان.

تجد أن أمثلة الطائفة الأولى تتركب من مبتدأ وخبر، ونجد المبتدأ خالياً من العوامل اللفظية، والخبر قد تم
به المعنى.

وفي الأمثلة الثانية، تجد أن ما تحته خط مبتدأ، ولكن ليس له خبر، بل له مرفوع سد مسد الخبر؛ لأنه
وصف، والوصف كالفعل يحتاج إلى فاعل، أو نائب فاعل؛ ليتم به المعنى، فمثلاً:

أمسافر أخوك؟، فالهمزة للاستفهام، ومسافر: مبتدأ مرفوع، وأخوك: فاعل سد مسد الخبر.

● من هنا، تعرف أن المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر.

إذاً، الْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ:

الأَوَّلُ: مُبْتَدَأٌ لَهُ خَبَرٌ، وَهُوَ: اسْمٌ مَرْفُوعٌ فِي أَوَّلِ جُمْلَتِهِ غَالِباً مُجَرَّدٌ عَنِ الْعَوَامِلِ الْأَصْلِيَّةِ مُحْكَمٌ عَلَيْهِ بِأَمْرِ،
نَحْوُ: الْعِلْمُ نَافِعٌ، فَالْعِلْمُ: اسْمٌ جَاءَ فِي أَوَّلِ الْجُمْلَةِ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ عَامِلٌ لَفْظِيٌّ أَصْلِيٌّ كَحَرْفِي الْجَرِّ الْأَصْلِيِّ
أَوْ الْفِعْلِ، وَقَدْ حُكِمَ عَلَيْهِ بِأَمْرِ، وَهُوَ (نَافِعٌ)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ}.

الثاني: مُبتدأً له مرفوعٌ سدَّ مسدَّ الخبر، وهو: وصفٌ مُستغنٍ بمرفوعه في الإفادة وإتمام الجملة، وهذا المرفوع قد يكونُ فاعلاً أو نائبَ فاعِلٍ، نحو: ما نافعُ الكذبُ، ف (نافعٌ) مُبتدأٌ، و(الكذبُ) فاعِلُ سَدَّ مسدَّ الخبر.

ليسَ محبوبٌ المُغتَابونَ: (ليسَ) نافيةٌ، (محبوبٌ) اسمُها مرفوعٌ، وأصلُه مُبتدأٌ، (المغتَابونَ) نائبُ فاعِلٍ سَدَّ مسدَّ الخبر.

أمكنَ الواجبُ: فالواجبُ: نائبُ فاعِلٍ.

ومنه قوله تعالى: {قَالَ أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ}، ف (راعِبٌ) مُبتدأٌ، و(أنتَ) فاعِلُ سَدَّ مسدَّ الخبر.

ويُقاسُ على هذا ما كانَ مثله، وهو كلُّ وصفٍ اعتمدَ على استفهامٍ أو نفيٍّ، نحو: أقائمُ الزيدانِ، وما قائمُ الزيدانِ، فإن لم يعتمدِ الوصفُ لم يكنْ مبتدأً، وهذا مذهبُ البصريينَ إلا الأَخفشَ.

أي: يعتمد الوصف على:

- 1- الاستفهام بالحرف، نحو: أقائمُ الزيدانِ.
- 2- الاستفهام بالاسم، نحو: كيفَ جالسَ العُمَرانُ ؟
- 3- النفي بالحرف، نحو: ما قائمُ الزيدانِ.
- 4- والنفي بالفعل، نحو: (ليسَ قائمُ الزيدانِ)، فليسَ فِعْلٌ ماضٍ ناقصٌ، وقائمُ اسمُه، والزيدانِ فاعِلُ سَدَّ مسدَّ خبر ليسَ.
- 5- أو يُعامل (غير) معاملة (ما) النافية، نحو: (غيرُ قائمِ الزيدانِ)، فغيرُ مُبتدأٌ، وقائمُ مجرور بالإضافة، والزيدانِ فاعِلُ بقائمُ سَدَّ مسدَّ خبر غيرُ؛ لأنَّ المعنى: ما قائمُ الزيدانِ، فَعُومِلَ (غيرُ قائمِ) معاملةً: (ما قائمِ)، ومنه قوله:

غَيْرُ لَاهِ عِدَاكَ فَاطْرِح = اللّهُوَ وَلَا تَغْتَرِزْ بِعَارِضِ سِلْمٍ

فغيرُ مُبتدأٌ، ولاهُ مجرور بالإضافة، وعداك فاعِلُ بلاه سَدَّ مسدَّ خبر غيرُ. ومثله قوله

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ = يَنْقُضِي بِهِمَّ وَالْحَزَنَ

فغيرُ مُبتدأٌ، ومأسوفُ مجرور بالإضافة، وعلى زَمَنِ جارٌّ ومجرورٌ في موضعٍ رفعٍ بمأسوفٍ؛ لِنِيَابَتِهِ مَنْابِ الْفَاعِلِ، وقد سَدَّ مسدَّ خبر غيرُ.

وخلاصة القول: إن المبتدأ الذي له مرفوع سد مسد الخبر يشترط فيه ثلاثة شروط:

1- أن يعتمد على نفي أو استفهام - كما في الأمثلة - وهذا رأي البصريين إلا الأخفش، ومذهب الكوفيين أنه لا يشترط ذلك، ويجيزه ابن مالك على قلة، وقد ورد عن العرب؛ كقول الشاعر:

فخير نحن عند الناس منكم = إذا الداعي الموثوب قال يالاً

● الشاهد: (فخير) مبتدأ، (ونحن) فاعل سد مسد الخبر، ولم يسبق الوصف (خير) بنفي ولا استفهام.

2- أن يكون مرفوع الوصف اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً - كما في الأمثلة - فإن كان ضميراً مستتراً لم يصح، نحو: أقائم خالد أم قاعد، ف (قاعد) معطوف على (قائم)، وفيه ضمير مستتر مرفوع به لكنه ليس مبتدأً.

3- أن يتم الكلام بهذا المرفوع، فإن لم يتم به الكلام لم يجز، نحو: أقائم والداه محمد، فلا يجوز أن يكون (قائم) مبتدأ؛ لأنه لا يستغني بمرفوعه (والداه)؛ لأن الضمير يحتاج إلى مفسر يسبقه، بل (محمد) مبتدأ مؤخر، و(قائم) خبر مقدم، و(والداه) فاعل لقائم، فهو فاعل للوصف الواقع خبراً لا للمبتدأ. واعلم أنه ليس المراد بقولنا: (سد مسد الخبر) أن له خبراً محذوفاً، بل المراد أن المرفوع أغنى عن الخبر لشدة شبه الوصف بالفعل.

إذاً، اختلف النحويون في المبتدأ الذي له مرفوع سد مسد الخبر، من حيث شروط عمله، على النحو الآتي:

1- مذهب البصريين: فاشتروا اعتماد الوصف على استفهام أو نفي، فلا يجوز عندهم: قائم الزيدان.

2- مذهب الكوفيين والأخفش: لم يشترطوا اعتماد الوصف على نفي واستفهام، فأجازوا: قائم الزيدان. فقائم عندهم مبتدأ، والزيدان فاعل سد مسد الخبر.

واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

فخير نحن عند الناس منكم = إذا الداعي الموثوب قال يالاً

● الشاهد: (فخير) مبتدأ، (ونحن) فاعل سد مسد الخبر، ولم يسبق الوصف (خير) بنفي ولا استفهام.

وقول الآخر:

خير بنو هب فلا تك ملغياً = مقالة هبي إذا الطير مرت

فخير مبتدأ، وبنو هب فاعل سد مسد الخبر.

3- أما ابن مالك، فوافق الكوفيين والأخفش ، وإلى ذلك أشار بقوله: (فائز أولو الرشد)، فلم يسبقه نفي أو استفهام. وزعم ابن مالك أن سيبويه، أجاز ذلك على ضعف.

● أحوال الوصف مع مرفوعه

قال ابن مالك:

والثان مُبتدأ وذا الوصف خبر = إن في سوى الأفراد طبقاً استقر

للوَصف مع مرفوعه ثلاث حالات:

الأولى: أن يتطابقا في الأفراد، نحو: أحضر الضيف، ما مهزوم الحق، فيجوز الوجهان:

1- أن يكون الوصف مُبتدأ وما بعده فاعلاً أو نائب فاعل سد مسد الخبر.

2- أن يكون الوصف خبراً مقدماً وما بعده مُبتدأ مؤخرًا.

ومحل جواز الوجهين إذا لم يمنع من أحدهما مانع، فإن وُجد مانع تعين الوجه الآخر؛ كما في قوله

تعالى: {قَالَ أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ}، فيجوز أن يكون {أَرَأَيْتَ} مبتدأ و{أَنْتَ} فاعل سد مسد الخبر، ويَحْتَمِلُ أن يكون {أَنْتَ} مبتدأ مؤخرًا و {أَرَأَيْتَ} خبراً مقدماً.

الحالة الثانية: أن يتطابقا تشبيهاً أو جمعاً، نحو: أفانزان المَحْمَدَانِ؟ أفانزون المَحْمَدُونِ؟ ويتعين أن يكون الوصف خبراً مقدماً وما بعده مُبتدأ مؤخرًا، ولا يجوز إعراب الوصف مُبتدأ؛ لأنه بمنزلة الفعل، والفعل يتجرّد من علامة التشبيه والجمع على أفصح اللغتين.

الحالة الثالثة: أن يكون الوصف مفرداً وما بعده مُثنى أو جمعاً، نحو: أجالس القاضيان؟ أجالس القضاة؟ فيتعين أن يكون الوصف مُبتدأ وما بعده فاعلاً سد مسد الخبر، ولا يُعَرَّبُ خبراً مقدماً؛ لفقد شرط المُبتدأ والخبر، وهو التطابق في التشبيه والجمع.

وهذا معنى قوله: (والثاني مُبتدأ .. إلخ)؛ أي: والثاني، وهو ما بعد الوصف مُبتدأ، والوصف خبر عنه

مُقدّم عليه، إن تطابقا في غير الأفراد، وهو التشبيه والجمع، ومفهومهما أنهما إن تطابقا في الأفراد، أو لم يتطابقا لم يتعين هذا الإعراب، وقوله: (مُبتدأ) (بإبدال الهمزة ألفاً ثم حذفها؛ لالتقاء الساكنين).

العامِلُ في المُبتَدَأِ والخَبَرِ

قال ابن مالك:

ورَفَعُوا مبتدأً بالابتداء = كذاكَ رَفَعُ خبرٍ بالمُبتَدَأِ

- حكم النحويون برفع المبتدأ بعامل معنوي، وهو الابتداء، و برفع الخبر بعامل لفظي، وهو المبتدأ.

والمُبتَدَأُ مرفوعٌ، والرافِعُ له عاملٌ مَعْنَوِيٌّ، وهو الابتداءُ، والابتداءُ هو التجرُّدُ للإِسْنَادِ، وهو كَوْنُ الاسمِ مُجَرَّدًا عن العواملِ اللفظِيَّةِ غيرِ الزائدةِ وشَبَّهَهَا.

فإذا قلتَ: الكَذِبُ مَذْمُومٌ، فالكَذِبُ مرفوعٌ، والذي رَفَعَهُ عاملٌ مَعْنَوِيٌّ، وهو وُجُودُهُ في أَوَّلِ الكلامِ، لَمْ يَسْبِقْهُ لَفْظٌ آخَرُ، وَيُطْلَقُ على هذا العاملِ المعنويِّ الابتداءُ، وإذا قلتَ: هل مِنْ رَجُلٍ موجودٌ، فَإِنَّ (رَجُلًا) مُبتَدَأٌ مرفوعٌ بضمِّه مَقْدَرَةٌ مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِهَا اشْتِغَالُ المَحَلِّ بِحَرَكَةِ حَرْفِ الجَرِّ الزائدِ، والعاملُ فيه الابتداءُ، ولا أَثَرَ للحَرْفِ (مِنْ)؛ لأنه حَرْفُ جَرٍّ زائدٌ، فهو مُتَجَرَّدٌ عن العواملِ الأَصْلِيَّةِ. وإذا قلتَ: رَبُّ رَجُلٍ قائِمٌ، فَرَجُلٌ مُبتَدَأٌ - كما تَقَدَّمَ - والعاملُ فيه الابتداءُ، ولا أَثَرَ للحَرْفِ (رَبِّ)؛ لأنه حَرْفُ جَرٍّ شَبِيهُ بالزائدِ.

أما الخَبَرُ فعاملُ الرَفْعِ فيه هو المُبتَدَأُ، وهو عاملٌ لَفْظِيٌّ.

وهذا معنى قوله: (ورَفَعُوا... إلخ) أي: حَكَمَ النُّحَوِيُّونَ بَرَفْعِ المُبتَدَأِ بعاملٍ مَعْنَوِيٍّ وهو الابتداءُ، و بَرَفْعِ الخَبَرِ بعاملٍ لَفْظِيٍّ، وهو المُبتَدَأُ.